

من لم يوصله الى البلوغ ومنهم من اوصله الى البلوغ ولم يعطه
عقل يفرم به الخطاب فان رجعو الى اخص في العلوم لو اوصلهم
واكل عقولهم وكفرهم لما امتثلوا فيلزم ان لا يكلف الكفار لانه
علم اخص لا يؤمنون وقد الزهم صاحب الكتاب انما في الشاهد
ندى ان من ملك بحر لا يندف ومرا منه عطان لاهب وهو
موصوف بالوجود والكرم والقليل يرويه فلا يحسن منهفه منه
وجع نعم الله تعالى الواقعة بالنسبة الى مقدر راته التي لا تنتهي
دون نسبة النقطة من الماء التي تؤخذ من البحر وقد منع الله
عبده اشياء من الملوذ وهذا الالتزام ههنا لا يصح تقريره
في عين ما نحن فيه فان الاصلح في الدنيا عند البصريين لا يجب وكذا
جميع الملوذ الديونية مستحضة بالاضافة الى نعم الله تعالى ما
يلزم نفي الوجوب لاثبات الوجوب غير انه اذا كان المعتمد الرجوع
الى ما يحسن ويقع في الشاهد فقد حسن من الباري من الامور
ما لا يحسن من العبيد فنبطت القافية وقد اوجى الى ذلك بان
قال وهذا يلزم المختلة اذ فتحوا بالعقل وحسوا فبين انه واد
على اصل القول بالتحسين والتشجيع وهذا لا يختص بالرد على البصريين
بل يعم الغريبيين ولهذا قال في الكلام الذي اورده بعد ذلك
ومما يخص به البصريين وان الزمونا القول بالتحسين والتشجيع نظرا
الى تعالى العقل شاهدا وانهم يتبعون المنع من ذلك فنقضناه
بتجسيد اهل النار فيها فان في العرف يحسن العفو عن من اساء
وظلم مع تعرض من يعفو الالم الغيظ عند ترك الانتقام واصل
الراحة بالتشفي فما بال العفوة تجلده في النار وهو ارحم الراحمين
وقد قال للبصريين اذ اعلم الرب تعالى ان عبدا اذ اكلفه ضرر وطغي
واذ اخترمه قبل البلوغ بما قال التكليف عنكم انما يحسن لتعريض
المكلف لئيل الثواب واي صلاح له في الدين والتكليف مع
العلم

العلم بانه لا يفضى به التكليف الا الى الشقاوة وقد سبق
تفسير الزاهم ما على الله انه لا يصلح كيف الله لا يستقيم القول
بانه اراد صلاحه وضرب لذلك مثلا لانا يريد صلاح ولده
وقد سبق علمه انه اذا امره بالمال وبسط يده سغه وسعى
في طريق الفساد واذا اقر عليه صلح ويمتنع ان يمهده باسباب
النعمة ويقول انا اريد صلاحه مع علمه انه يفسد بهذا الطريق
وذكر عنهم اعتذارا عن ذلك بان الاب لا يحسن منه ذلك لانه
لا يحيط علما بمبلغ تقويضه له من الخير لو رشد والباري عالم
بمبلغ ما يستوجبه المكلف من الثواب لو آمن وهذا هو حسن
فان العلم بمبلغ ما لا يحصل لا يحسن ان يكون المكلف ساهيا
في حصوله فليكن يريده لاجله والزهم ان النبي ملازم له عا
من علم الله انه لا يؤمن مع ان النبي قد قام به الذهول عن
مبلغ الثواب المتوقع ثم يلزم عليه انه يحسن من لم يبلغ مبلغ
التكليف وعلم انه لو بلغه الكفران يسأل الله في ابلاغه ذلك
حتى يكفر ويكون ذلك طلبا لصلاح نفسه وتبين هذا الالتزام
ان الباري على اصولهم لم يرد الصلوح ولم يرد الفساد وفي ذلك
ابطال القدرة على اصلاحه بالكلية فلم يكن معذرا الواحد منهما
ومما الزم البصريون ان الرب تعالى قادر على مثل الثواب الذي
تعرض المكلف له فلا غرض لتعريضه للشقاوة مع امكان
تحصيل مصلحة الثواب بدون ارتكاب متن الخطر فالو اما
يناله العبد بفعله الذي مما يناله من الفضل وهذا استكفاف
من العبيد عن قبول من الله في افضاله وذلك هو حسن وقد
اعترف البصريون ان الرب تعالى متفضل باسباب التكليف
وهو الذي انبئى عليه الثواب وفي العادة ان الذي يجزل له
الملك العطا ويفضل عليه باجل النعماء افضل واقرب